حماية الأطفال في ظل التغيرات المناخية الراهنة*

حمود صبرينة، أستاذة مساعدة "ب"،
قسم الحقوق،
كليّة الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة سطيف 2، 19000 سطيف، الجزائر.

HAMOUD Sabrina, M A"B",
Département de Droit,
Faculté de Droit et des Sciences Politiques,
Université de Sétif 2, 19000 Sétif, Algérie.

الملخص:

يشكّل تغير المناخ فعليًا في الوقت الراهن أحد أهم عوامل تغيرات النُظم البيئية، إلى جانب الإفراط في استغلال الموارد والتلوث. وعلاوة على ذلك، سيُذكي الاحترار العالمي حدّة التأثيرات الضارة الناجمة عن التلوث البيئي، بما في ذلك ارتفاع مستويات الأوزون على سطح الأرض، هذه التأثيرات التي تحدث حالياً وستتفاقم في المستقبل تعرّض ملايين الأطفال لأخطار تدهور البيئة، وتؤثر على حقهم الأساسي في الحرية والمساواة وفي بيئة ذات نوعية تسمح بحياة تتسم بالكرامة والرفاه.

الكلمات المفتاحية:

تغير المناخ، الأطفال، الرفاه الإنساني، الاستدامة، حقوق الإنسان.

The Protection of Children in the Current Climate Changes

Abstract:

Climate change is actually at the moment one of the most important ecosystems, changes in factors along with the over-exploitation of resources and pollution. Moreover, global warming may Stimulate, the adverse effects of environmental pollution, including high ozone levels on the surface of the ground in the regions.

This influences that are currently occurring and will worsen in the future exposure of millions of children to the dangers of environmental degradation, and affect their fundamental right in freedom and equality and at the same environment quality permit a life of dignity and well-being.

Keywords:

Climate change, children, human welfare, sustainable development, human rights.

* تمّ استلام المقال بتاريخ 2016/03/01 وتمّ تحكيمه بتاريخ 2016/05/08 وقُبل للنّشر بتاريخ 2017/12/10.

La protection des enfants dans les changements climatiques actuels

Résumé :

Les mutations environnementales sont en partie dues aux changements climatiques, à la surexploitation des ressources et à la pollution. De tels phénomènes menacent directement le droit des enfants à un environnement saint et réduit leur droit à la liberté et à l'égalité en la matière.

Mots clés:

Changement climatique, enfants, bien-être humain, le développement durable, les droits de l'homme.

مقدمة

تعدّ قضية تغير المناخ واحدة من أهم القضايا البيئية في الوقت الحالي، نظرا لارتباطها وتأثيرها المباشر على مختلف القطاعات الحيوية. لهذا حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من قبل مختلف المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالبيئة، بعد أن بدأت الدلائل العلمية تشير إلى وجود علاقة وثيقة بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية وخطر تغير المناخ العالمي. هذا الأخير الذي تفاقم بسبب الزيادة في استخدام الوقود الأحفوري وغيره من المصادر المؤذية للبيئة.

هذه التأثيرات التي تحدث حالياً وستتفاقم في المستقبل تعرّض ملايين الأطفال لأخطار تدهور البيئة، وتؤثر على حقهم الأساسي في الحرية والمساواة وفي بيئة ذات نوعية تسمح بحياة تتسم بالكرامة والرفاه، حسب المبدأ الأول من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الصادر في سنة 1972، بعد أن أصبحت البيئة غير قادرة على التعامل بكفاءة مع هذه الزيادة المفاجئة والكبيرة في معدل التغيرات البيئية .

الإشكالية: يعتبر الأطفال عادة هم الضحية الأولى للتغيرات المناخية، سواء كانت هذه الأضرار ناتجة عن تلوث بيئي أو عن تدهور للموارد البيئية، وذلك بسبب ضعفهم، لأنّ الأطفال في مرحلة التكوين والنمو؛ ومن ثم يؤثر عليهم أيّ تلوث يتعرضون له ويصيبهم بأضرار بالغة . ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : كيف تؤثر التغيرات المناخية الراهنة على حقوق الأطفال؟

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال استعراض العناصر التالية:

أولا- ضبط المفاهيم العلمية

ثانيا- آثار التغيرات المناخية على الأطفال

ثالثا-تعزيز استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية تحقيقا للتمكين الفعلي بحقوق الأطفال.

أولا- ضبط المفاهيم العلمية

أ-تعريف التغير المناخي

أصبحت التغيرات المناخية تشكّل مصدر قلق حقيقي على المستوى العالمي، لأنّ هذه التغيرات تجري بمعدل أسرع مما كانت تتنبأ به المعطيات المناخية المعروفة، مع تباين واختلاف تأثيراته من منطقة إلى أخرى [1]. ويشير هذا المصطلح إلى التغير الحاصل في العوامل والظروف المناخية الناتجة بصورة مباشرة عن الأنشطة البشرية، التي تقوم بطرح كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الغازي للأرض. فقد عرفته اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي بأنّه " التغير بصورة مباشرة أو غير مباشرة بفعل النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي"[2].

ب- تعريف الطفل

يعني الطفل حسب المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل "كلّ إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". وهو نفس التعريف الذي ورد حسب المادة 2من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته [3].

ج- حماية الطفل

يستخدم مصطلح "حماية الطفل" من قبل المنظمات الدولية في مختلف الحالات وبطرق مختلفة. ويقصد به الحماية من كافة أنواع العنف والإيذاء والاستغلال، وتعني في أبسط أشكالها حق كلّ طفل في عدم التعرض لأيّ ضرر من الأضرار، مع ضمان حصوله على ما يحتاجه من أجل البقاء على قيد الحياة. وترتيبا على ذلك ؛ مصطلح الحماية يغطي مجموعة واسعة من القضايا الهامة والملّحة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعدّة عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، كما تتّصل بشكل أساسي بالفقر و كذا الكوارث الطبيعية ما تساهم في إفراز العديد من المشاكل وتفاقمها [4].

ثانيا- آثار التغيرات المناخية على الأطفال

يشكّل تغيّر المناخ في الوقت الحالي تهديدا كبيرا لاستقرار العالم، وهو بذلك يتفوق على الإرهاب الدولي [5]. حيث أكدّ تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر سنة2007 بأنّ " أفريقيا هي واحدة من القارات الأكثر عرضة لتغير المناخ و تقلبه، وهي حالة تفاقمت بسبب تفاعل" الإجهاد المتعدد"، الذي يتحدث على مستويات مختلفة، مع انخفاض القدرة على التكيف" [6].

أ-أسباب التغيرات المناخية

يعتبر تغير المناخ قضية بيئية هامة وحقيقة علمية ومشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة لها تداعيات سياسية، اجتماعية، بيئية واقتصادية بالدرجة الأولى. وقد

عقد مجلس الأمن الدولي أول اجتماع له لمناقشة هذه الظاهرة، حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة بانكي مون؛ بأنّ التغير المناخي يتسارع بوتيرة خطرة ممّا يهدّد السلم والأمن الدوليين بشكل أساسي، بعد أن قدّر الخبراء أنّ ما يحدث هذه الأيام هو اكبر تغيرّ في الغلاف الجوي منذ 65000 سنة[7]، وأرجعوا سبب ذلك إلى :

1-الأسباب الطبيعية للتغير المناخي

التغيّر المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة، كالحرارة وأنماط الرياح والتساقط التي تميّز كلّ منطقة على الأرض، وكذلك ارتفاع حرارة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، بسبب تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان، . فكلّ هذه التغيرات هي ناتجة أساسا عن:

- ثوران البراكين حيث تنبعث منها غازات الدفيئة مثل بركاني ايسلندا وتشيلي.
- العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلّة الزراعة والأمطار، ومن أمثلتها رياح الخماسين وما تثيره من غبار عالق في جو شبه الجزيرة العربية. .
- ظاهرة البقع الشمسية، وهي ظاهرة تحدث كل 11 سنة تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس، ممّا يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها.
- الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم، حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي لتكون الكربون المشّع.
-التغيرات التي تحدث لمدار الأرض، وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض، وهذا عامل مهم جدا في التغيرات المناخية [8].

2- الأسباب البشرية للتغير المناخي

تساهم النشاطات البشرية في التغيّر المناخي عن طريق التسبّب بزيادة غازات الدفيئة، ويأتي الجزء الأكبر من مساهمة النشاطات البشرية عن طريق حرق الوقود الأحفوري، وإطلاق ثاني أكسيد الكربون في الجوّ، يضاف إلى ذلك:

- الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة، كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الاسمنت ومصانع البطاريات.
-عوادم السيارات والمولدات الكهربائية [9].
-نواتج الأنشطة الزراعية، كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصةً غازCO2 .
-الغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي، خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطراً بعشرة أضعاف من CO2[10]. .

ب- تأثير التغيرات المناخية على الأطفال

إنّ مفهوم تغير المناخ بالشكل السابق يهدّد الأمن الغذائي والصحة البشرية، ويزيد احتمال تعرض الأطفال خاصة للظواهر المناخية المتطرفة. وغالبا ما يُنظر إلى تغير المناخ بوصفه "عاملا مضاعفا للمخاطر" ؛ لأنّه يؤدي إلى تفاقم مستوى المخاطر الناجمة عن الفقر المستمر، ويسهم في حدوث انقسامات وتقليص فرص الحصول على الموارد [11] . وتفيد التقديرات بأنّ 231 مليون شخص في العالم يتأثرون بالكوارث المتصلة بالمناخ؛ وأغلبيتهم من الأطفال. كما جاء في تقرير العمل الإنساني 2011 لليونيسيف أنّ" المخاطر المتصلة بالمناخ تتزايد، وقد باتت تمثل 70 في المائة من مجموع الكوارث اليوم مقارنة بنسبة 50 في المائة قبل عقدين من الزمن، ويتوقع أن تؤثر هذه الأزمات المتصلة بالمناخ على مئات الملايين من الناس كل سنة ابتداءً من 2015 [12]، هذه التغيرات المناخية التي تزعزع استقرار الأنظمة البيئية وتشكّل ضغطا قويا على الموارد الطبيعية، تجعل البلدان النامية أكثر تعرضا وهشاشة، لأنّها تعتمد بالأساس على الموارد الطبيعية، وتفتقر إلى الموارد المالية والوسائل التكنولوجية لمواجهة آثار التغير المناخي [13].

1-آثار التغيرات المناخية على رفاه الأطفال

تعدّ التغيرات المناخية مصدر كل المخاطر على الرفاه الإنساني، و هذا ما تشير إليه مختلف التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية، والإحصائيات التي تصدرها المنظمات الدولية. ويقصد بالرفاه الإنساني" مدى ما يكون للأفراد من قدرات وفرص وحرّيات ليعيشوا نوعيات حياة جيدة، و يشمل ذلك الأمن الشخصي والبيئي والصحي والوصول إلى الموارد" [14]. كما اعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال إعلان الألفية، بأنّ حجم الخسائر المتزايدة الناجمة عن الكوارث تشكّل تهديدا كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية [15]. ولذلك يعتبر الأمن الإنساني المعيار والمقياس الأهم للرفاه والتقدم الاجتماعي ودرجة تطور المجتمع، إذْ لا يمكن تأمين شروط الكرامة الإنسانية من دون تحقيق الأمن بجوانبه المختلفة.

إنّ حق الطفل في الحياة والبقاء والنموّ أمر مهم جدا وأساسي للتمتّع بجميع حقوقه الأخرى، وفي هذا الإطار حدّدت لجنة الأمم المتحدة؛ حقوق الطفل بأنّها تتكون من أربعة مبادئ توجّه في الوقت نفسه، بهدف ضمان الحق في البقاء والنماء ولا يمكن تنفيذها إلاّ بطريقة شاملة، من خلال تطبيق جميع الأحكام الأخرى للاتفاقية، وهذه الحقوق تتضمن : الحق في الصحة، وكفاية التغذية والأمن الاجتماعي، ومستوى معيشي أفضل، وكذا بيئة صحية وآمنة [16].

هذا العنصر الأخير تمّ إقراره بعد ملاحظة تعرّض الأطفال إلى وابل من التهديدات البيئية نتيجة لتغيرّ المناخ، والتي من المتوقع أن تتصاعد بالمقارنة مع البالغين، لكون– الأطفال- أكثر عرضة للآثار السلبية للتدهور البيئي، بسبب ضعف سلامتهم البدنية والمعرفية وعدم نضجهم الفسيولوجي. ولعلّ أبرز هذه التهديدات تتمثّل في: تدهور نوعية الهواء والمياه و ارتفاع درجة الحرارة، . فعلى سبيل المثال كل سنة يموت ثلاثة ملايين طفل بالأمراض ذات الصلة بتدهور البيئة، إضافة إلى الهجرة القسرية الناجمة خصوصا عن الكوارث الطبيعية.

2-الأمن الصحي للأطفال

من مرحلة ما قبل الولادة وما بعدها، يتعرض الأطفال لتهديدات بيئية مستمرة على صحتهم ورفاههم، وتوجد هذه التهديدات في جميع البيئات في البلدان الصناعية وفي المناطق الريفية والحضرية، وكذا في كلّ مكان يعيش فيه الأطفال، وخاصة في البلدان النامية بسبب وقوف هذا الأخيرة على الخط الأمامي للفقر والتلوث و تدهور الموارد.

ومن المتوقع أن تؤثّر بعض التغييرات البيئية على نطاق واسع، بما في ذلك التصحر وتناقص المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي وموجات الجفاف، وكذا الفيضانات على صحة الأطفال ورفاههم [17]. ففي سنة 2000 وحدها تمّ تسجيل زيادات معتبرة في عدّة أمراض مثل الإسهال وسوء التغذية والملاريا لاسيّما في البلدان النامية؛ حيث تمّ تسجيل 36 في المائة من وفيات الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 14 عاما سببها الأول هو الإسهال، وهو نفس المرض الذي يتسبّب في موت. 9 1 مليون طفل على الأقل دون سن الخامسة سنويا [18]، وتفترض توقعات عدّة منظمات دولية أنّ عدد الوفيات سيصل إلى نحو 175 مليون طفل بسبب تغير الطقس والمناخ في السنوات العشر المقبلة، كما قدرت منظمة الصحة العالمية أنّ المخاطر الناجمة عن تغير المناخ ستكون أكثر من الضعف بحلول سنة 2030 [19] . ولهذا يطرح تغير المناخ مشكلات جديدة في ما يتعلق بمكافحة الأمراض المعدية والكثير من الأمراض الفتاكة الهامة، المرتبطة أساسا بالزيادة المحسوسة لدرجات الحرارة ومنها الكوليرا وأمراض الإسهال وحمى الضنك والأمراض القلبية التنفسية وغيرها .

وباختصار يمكن القول، أنّ تغير المناخ يهدد بإبطاء وتيرة التقدم الذي تحرزه دوائر الصحة العمومية على نطاق العالم في مكافحة كثير من تلك الأمراض، بل إنّه يهدد أيضًا بوقف ذلك التقدم أو تراجعه [20]، وعلى الرغم من اعتراف الدول بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي من خلال نص المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل، إلا أنّ العديد من الأمراض المنقولة بالماء أو الغذاء أو الحشرات هي مرشحة للزيادة مستقبلا.

3-الأمن المائي للأطفال

عرّفت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الماء بأنّه" حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء؛ تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويسهل الوصول إليها ماديا وبتكلفة متيسرة لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي مثل الشرب والطهي والنظافة الشخصية والمنزلية". في حين تشير اتفاقية حقوق الطفل إلى توفير "ماء الشرب النقي" كجزء من التدابير التي يتعين على الدول اتخاذها لمكافحة الأمراض وسوء التغذية. إنّ التغيرات المناخية المزايدة وما رافقها من موجات حرّ وجفاف، أثّرت وبشكل واضح على الأمن المائي للأطفال سواء من حيث كمية المياه المتاحة أو حتى نوعيتها، ضف إلى ذلك ظهور عديد الأمراض التي تنقلها المياه، مثل الإسهال مع انتشار واسع للبكتيريا والفيروسات، الأمر الذي يؤدي بحياة 2 مليون طفل دون سن الخامسة كل سنة [21] . فمثلا انعدام الأمن المائي ونقص التغذية ساهما إلى حدّ كبير في ارتفاع عدد وفيات الرضع في إثيوبيا، وكينيا، علاوة على ذلك وخلال فترات الجفاف في البلدان النامية يتقاسم الأطفال المياه مع الماشية، وفي دراسة أجريت على 51 مخيم في مرحلة ما بعد الطوارئ التي أنشئت بعد الكوارث الطبيعية في سبع دول، تبيّن أنّ كمية المياه المتاحة هي ملوثة، وهي المتسبب المباشر بارتفاع معدلات وفيات الأطفال في هذه المخيمات دون سن الخامسة [22].

إنّ حق الطفل في المياه والصرف الصحي المعترف بها في كافة المواثيق الدولية، معناه أن تكون المياه المتاحة للأطفال بكميات مناسبة وصالحة للاستخدام الشخصي والمنزلي، والذي يغطي عادة مياه الشرب والغسيل وإعداد الطعام، إضافة إلى ذلك، الحدّ الأدنى من المياه المتاحة ينبغي أن يتوافق مع المبادئ التوجيهية للصحة العالمية المتعلقة بالجوانب النوعية للحق في المياه، ويتعدى ذلك بضرورة وجود مرافق الصرف الصحي الملائمة، حيث لا يزال هناك1، 5مليون طفل كل سنة يموتون نتيجة لاختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب [23].

4-الحق في سكن لائق

ورد الحق في السكن اللائق في عدّة صكوك أساسية لحقوق الإنسان، وبصورة أشمل في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، وعُرف الحق في السكن اللائق بأنّه" حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة" ، وهذا الحق هو مستمد أيضا من نص المادة 27 (3) من اتفاقية حقوق الطفل التي لا ينبغي أن تفسر تفسيرا ضيقا. وتضمن أكثر من وجود سقف؛ فلكلّ طفل الحق في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة، هذا ما يستوجب مراعاة أماكن بناء المساكن بحيث تكون بعيدة عن المناطق الملوّثة الضارة التي تهدّد صحة

الأطفال، فعلى سبيل المثال بالقرب من مصادر التلوث مثل مواقع التخلص من النفايات، أو مساكن أقيمت دون تخطيط بسبب موقعها غير المستقر، وبالتالي تكون عرضة للمشاكل البيئية وبشكل خاص للفيضانات وللانهيارات الأرضية وبعض الكوارث البيئية الأخرى[24].

ومنه السكن اللائق يشجع على تكامل بنيان الأسرة، ويسهم في العدالة الاجتماعية ويعزز شعور الانتماء والأمن والتضامن الإنساني، مما يشكّل عناصر أساسية لرفاه الأطفال.

5-الأمن الغذائي

تعرف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAOالأمن الغذائي بأنّه " يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي، الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية كي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة"، وهو باعتباره أحد أبعاد الأمن الإنساني، يعني التحرر من الجوع ويفيد الترجمة الأساسية للحق الإنساني الأساسي في الغذاء كعنصر هام وأساسي لنوعية الحياة، وبالتالي لكلّ فرد الحق في الغذاء الذي يحصنه من الجوع.

إنّ تغير المناخ يزيد من تهديدات الأمن الغذائي؛ إذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في البلدان التي تعاني أصلا من انعدام أمن غذائي. فحوالي 150 مليون نسمة في إفريقيا معرضون لخطر المجاعة والأوبئة بسبب الجفاف، ومن بين هذه الدول إثيوبيا، كينيا، الصومال، زيمبابوي والقائمة مفتوحة، لأنّ الظروف الحالية تؤهل مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية لكي تلقى نفس المصير[25].

وهنا تظهر العلاقة بين الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي، فالفيضانات والأعاصير وموجات التسونامي وغيرها من الأخطار، تدمّر الزراعة وتهلك الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج في الدول النامية إلى 9% و بالخصوص في دول إفريقيا و بلدان أمريكا اللاتينية. ونظرا لكون قطاع الزراعة قطاعًا بالغ الحساسية للتقلبية المناخية، ما يؤثر بشكل واضح على الأمن الغذائي من جراء ارتفاع درجات الحرارة وازدياد تواتر نوبات الجفاف والفيضانات، فيتسبب بالفعل في أمراض سوء التغذية التي تقدر بثلاثة ملايين ونصف مليون وفاة سنويًا. كما يؤدي التغير المناخي أيضا إلى تهديد الزراعات المحلية وعدم استقرار أسعار المواد الغذائية العالمية، وبمقابل كل ذلك اضطر نحو 25 مليون شخص للفرار من منازلهم بسبب الكوارث الطبيعية، أغلبهم دون سن 18 إلى ملاجئ في كثير من الأحيان تفتقر إلى أبسط سبل الحياة من غذاء وماء[26].

6-الأمن الشخصي

يركّز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه أو لغته او موطنه، فللأفراد ومن خلالهم الجماعات التي ينتمون إليها؛ الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم

وعلى العيش معا بلا خوف ولا ترهيب. لكن في حالات الكوارث الطبيعية. يزداد تعرض الأطفال للبيع وغيره من أشكال الاستغلال، إذ يستغل بعض الناس حالة الفوضى التي تعقب كارثة طبيعية ما، للقيام بأنشطة إجرامية مثل بيع الأطفال لأغراض التبني غير القانوني أو العمل القسري أو الاستغلال الجنسي، باعتبار أنّ الكوارث الطبيعية قد تتسبب في تقويض أو تعطيل ظروف الحياة العادية، وكذا رعاية الأطفال ويمكن من ثم أن تعطل وتمنع وتؤخر إعمال حقوقهم[27].

ويقصد بالاتجار أنّه" تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص، من خلال التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال، أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال موقف ضعف أو لإعطاء، أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال" [28]. أما المادة 35 من اتفاقية حقوق الطفل ألزمت "الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف وبيع أو الاتجار بالأطفال، لأيّ غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال ". كما تهدّد أعمال العنف وانعدام الأمن والتنمية البشرية، التي ترتبط بتفاقم مستويات الفقر والجوع، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وارتفاع معدلات وفيات الرضع وهذا النمط يهدّد الحفاظ على سلامة ورفاه الأطفال، ويسهم في ارتفاع مستويات العنف، مما يزيد من ضعف الأطفال وحرمانهم .

ثالثا- تعزيز استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية تحقيقا للتمكين الفعلي بحقوق الأطفال.

إنّ موضوع التغيرات المناخية وتأثيرها على الأطفال يزداد أهمية في الوقت الراهن؛ وذلك لأنّ تلك التهديدات مستمرة في غالب التوقعات . وأما استراتيجيات مواجهتها فهي في الغالب مؤقتة أو يغلب عليها الطابع الوطني؛ حيث أصبح الإنسان مهددا للبيئة بمختلف وسائله التطورية بالإضافة إلى التهديدات الطبيعية التي تواجه البيئة. وتتجلى سبل التكيف مع التهديدات البيئية تحقيقا لأبعاد الأمن الإنساني في:

أ-الحقوق البيئية للأطفال

إنّ اتفاقية حقوق الطفل هي نقطة مرجعية هامة لتوفير اتجاه قوي لحماية الأطفال في العديد من المجالات ذات الصلة، كحقهم في الصحة وتوفير الطعام الكافي والمغذي ومياه الشرب النظيفة، وكذلك في الوقاية من الحوادث ومخاطر التلوث البيئي، وتعزيز التعليم من أجل تطوير احترام البيئة الطبيعية. كما تحدد الاتفاقية كذلك المبادئ العامة لحماية الأطفال من أيّ شكل من أشكال التمييز وضرورة توفير الأولوية إلى هذه الفئات، بتعزيز حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو إلى أقصى حد ممكن (المادة 6) وكذا احترام آراء الطفل و

إشراكهم في القرارات التي تؤثر حياتهم (المادة 12)، آخذة في اعتبارها أخطار ومخاطر التلوث البيئي (المادة 24)[29]. ونظرا لكل التهديدات السابقة، اقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التنمية (ريو + 20)جوان 2012 إنشاء مكتب أمين المظالم للأجيال القادمة على مختلف المستويات محليا ووطنيا وعالميا، نتيجة زيادة وتيرة انتهاكات حقوق الأجيال القادمة[30].

ب-التخفيف والتكيف مع تغيّر المناخ

التكيّف مع تغيّر المناخ مسألة معقّدة ومتعدّدة الجوانب، تنطوي على عدد من التحديات لا سيما في العالم النامي، حيث بدأت تأثيرات تغيّر المناخ تؤثر سلباً على كل البلدان خاصة الفقيرة والأكثر ضعفاً منها، نظراً لمواردها المالية والتكنولوجية والاجتماعية المحدودة. كما ينطوي هذا التكيّف على عملية تعديل مستدامة ودائمة استجابةً للظروف البيئية المتغيّرة والجديدة، فيقصد بالتكيّف تعزيز قدرة المجتمعات والنظم البيئية على مواجهة مخاطر تغير المناخ وآثاره والتكيف معها [31]. ويؤدي التكيف الجيّد إلى التقليل من تأثير التغيرات السلبية، والاستفادة من التغيرات الايجابية، ولكنه مكلّف ولن يقي من كلّ الأضرار. . إلاّ أنّ هذا التكيّف الاستباقي المخطط لم يظهر سوى مؤخراً استجابة لتأثيرات تغيّر المناخ. وهنا أصبح من الضروري، وخاصة في البلدان النامية، تعزيز قدرات مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، وينبغي أن يستند بناء هذه القدرات وتقويتها على التعلّم الجماعي وتبادل الخبرات والمعرفة بين جميع الأطراف، والمتدخلين سكانا وفاعلين من أجل التأقلم أي القدرة على امتصاص الاضطرابات، مع الحفاظ على نفس بنيته الأساسية وطرق أدائه، بالإضافة إلى حفاظه على قدرته الذاتية في التنظيم والتكيّف مع أيّ ضغط أو تغيير، فالتكيف لا يعني هنا المقاومة للحفاظ على وضعية معينة تحت تأثير التغيرات المناخية، و إنّما يفيد العمل على تحوّل المجتمعات والاقتصاد إلى وضع أفضل في ظل نظام مناخي متقلب [32]. ومع ذلك فقد دلّت التجارب على وجود عقبات في تنفيذ كافة إجراءات التكيّف المتاحة، وإضافة لذلك فقد يكون هناك تكيف سيء، كالتنمية في مناطق معرضة للمخاطر، بسبب قرارات مبنية على اعتبارات قصيرة النظر، وإهمال تغير المناخ والرؤية الناقصة وعدم توفر المعلومات والاعتماد الزائد على الضمان والتأمين[33]. هذا ما يدفعنا للجوء إلى **التخفيف** أي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لتجنب المزيد من التغيير المناخية [34]. ومن خلال ما سبق تظهر الحاجة الملّحة إلى كلّ من التخفيف والتكيّف للحدّ بشكل كبير من المخاطر وزيادة صمود الاطفال الأكثر ضعفا في العالم.

ج-التعليم البيئي

خلال العقدين الأخيرين تعاظم الاهتمام الدولي بالتنمية المرتكزة على تأمين حقوق الإنسان والطفل بخاصة. وهذا ما ترجمته المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات التي حددت أهدافاً مليةً يجدر بالمجتمعات وضع الخطط والسياسات لتحقيقها، والتعليم هو شرط أساسي للحدّ من الفقر وعمل الأطفال وتعزيز الديمقراطية والسلم والتنمية، والحصول على التعليم هو أيضا خطوة أساسية نحو تمكين الأطفال لكي يصبحوا مواطنين قادرين على الاستفادة من الفرص والإسهام في تحديث المجتمع ونموه [35]. ورغم ذلك فإنّ عدد الأطفال غير المقيدين في المدارس ممن هم في سن المدرسة الابتدائية يزيد على 100 مليون طفل، معظمهم من الإناث. فهو يتماشى مع الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، على اعتبار أنّ التعليم هو حق أساسي من حقوق الطفل يلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن مبدأ تدابير الحماية الخاصة للأطفال في ظل النزاعات المسلحة المادة 38 (و) 39 حيث تدعو المادة 38 إلى أن « تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني المنطبقة عليها في النزاعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد وكذلك خطة العمل العربية للطفولة ضمن حماية الأطفال في ظروف صعبة(الفقرة أ)التي تؤكّد بدورها على حماية الأطفال المعرضين للمخاطر تحت وطأة الاحتلال والصراعات المسلحة والحروب و أعمال العدوان والتهجير الجماعي [36]. فالاستعداد لتغير المناخ هو إستراتيجية لتمكين الأطفال وتزويدهم بمهارات التفكير والأدوات اللازمة لمعالجة التغير البيئي السريع [37].

واستنادا إلى فرضية أنّ ما يتعلمه الأطفال اليوم سيشكل العالم غدا، لذا تبرز أهمية غرس الوعي البيئي في سن مبكرة[38]. وقد دعت الجهات الفاعلة ضرورة مراعاة حقوق الطفل والشباب في ظلّ تغييرات المناخ، وتمكينهم من المشاركة المجدية والفعالة. ونتيجة لذلك أطفال لعبت حقوق الأطفال دورا ثانويا في معاهدات القانون الدولي وكذا في إجراءات حماية البيئة، بعد التحول الذي عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو (1992)، وأصبحت الحقوق الإجرائية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار و الوصول إلى العدالة جزء من سياسات البيئة الدولية حسب المبدأ 10 من إعلان ريو، ومنذ ذلك الحين تمّ إدراج الحقوق الإجرائية في العديد من التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، لذا ظهر دور الأطفال وأصبح لهم الحق في المشاركة في الأمور التي تتصل بهم. لأنّهم أيضا يمثلون الأجيال القادمة والتي لم تولد بعد، واتخاذ إجراءات سياسية لدعم الاستدامة.

د-العدالة البيئية

أي شخص يدعو لحماية حقوق الطفل من التدهور البيئي الخطير يكون من أجل مراعاة مصالح جميع أجيال المستقبل، وهذا لن يكون دون احترام المبادئ التالية:

1. ينبغي أن يطلب من كل جيل الحفاظ على تنوع الموارد الطبيعية، لكي لا يضر بالخيارات المتاحة للأجيال القادمة. أي **المحافظة على الخيارات.**

2. ينبغي أن يطلب من كل جيل الحفاظ على نوعية هذا الكوكب، أي **الحفاظ على الجودة.**

في العقود القليلة الماضية ظهر الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة وقد أنشئت من أجلها لجنة حقوق الطفل، من خلال أفضل المبادئ والتي هي جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة، كما تطرق إعلان ريو (1992)، على وجه الخصوص إلى أهمية الالتزام بمبدأ العدالة بين الأجيال.

المبدأ 3- على ما يلي: "الحق في التنمية يجب الوفاء به بإنصاف تلبية للاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. "يجب أن يكون الهدف هو إنهاء أخيرا التمييز ضد أجيال المستقبل واحتياجاتهم في شكل قانوني للحقوق المكفولة والضمانات المؤسسية الأخرى. بعد قبل كل شيء، الأجيال القادمة لها الحق في بيئة خالية من الآثار التدميرية التي يتعذر إصلاحها .

المادة 4 - الحفاظ على الحياة على الأرض: الأجيال الحالية تتحمل المسؤولية كاملة لتوريث الأرض للأجيال القادمة على الأرض. أي الحرص على استخدام الموارد الطبيعية بشكل معقول .

المادة 5 - **حماية البيئة**: من أجل ضمان أن تستفيد الأجيال المقبلة من ثراء النظم الايكولوجية للأرض، فمن واجب الأجيال الحالية أن تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على ظروف المعيشة، وخاصة نوعية و سلامة البيئة.

3. يجب على الأجيال الحالية ضمان أنّ الأجيال القادمة لا تتعرض للتلوث الذي قد يعرضها للخطر بصحتهم أو وجودها في حد ذاته.

4. يجب على الأجيال الحالية الحفاظ على مستقبل أجيال الموارد الطبيعية اللازمة للحفاظ على حياة الإنسان وتطورها.

المادة 11 - **عدم التمييز**: يجب على الأجيال الحالية الامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير من شأنه أن يكون له أي شكل من أشكال التمييز في المستقبل بين الأجيال[39].

إنّ تغير المناخ يثير عدّة قضايا بالنسبة للعدالة بين الأجيال، وهذه المفاهيم تشير إلى الإنصاف أو العدالة في توزيع الثروة، والفرص المتاحة للتنمية ومخاطر الأمن الإنساني عبر البلدان والأجيال التي تسبب وسوف تستمر في المساهمة في تغير المناخ، والذي يشير إلى

الإنصاف أو العدالة بين الأطفال والشباب، الكبار والأجيال القادمة وهي بهذا الشكل تفيد بصورة ضمنية التنمية المستدامة التي تزايد الاعتراف بها صراحة في الاتفاقات الدولية [40].

هـ-تحسين جودة الحياة

يعتبر تقرير البنك العالمي حول التنمية الدولية لعام 1991 بأنّ تحدي التنمية الإنسانية يتمثل في تحسين جودة الحياة خاصة في الدول الفقيرة، وتستلزم جودة الحياة أكثر من مجرد تحقيق دخل أعلى، فهي تشمل أيضا "تعليما أفضل ومستوى أعلى من التغذية والصحة والقضاء على الفقر وبيئة صحية ومساواة في الفرص والتمكين للحرية. ممّا يستوجب النظر إلى التنمية على أنّها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية وأساليب الحياة" . يضاف إلى ذلك محاولة الوصول إلى ما يعرف بالعدالة المناخية : أولا التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي ومخاطره، وثانيا إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة." كما تعني تحمل التكاليف والأعباء البيئية بين مختلف الأفراد والفئات والدول والأقاليم المختلفة تبعا لأماكن وجود هذه البنيات الملوثة للبيئة، وأساليب مجابهة هذا التلوث، وتهدف أساسا إلى تحسين وضعية الإنسان الحالية وحياته، من خلال تعزيز جودة الاقتصاد والحفاظ على حقوق الإنسان والصحة وحماية البيئة دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة والتنمية المستدامة [41]، وذلك لن يكون ما لم يتم تحقيق الموازنة بين المصالح والمنافع المناخية.

و- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

لقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية واحدة من أقوى المنصات الرامية إلى الارتقاء بتنمية العالم وتحقيق المساواة فيه، ويبلغ عددها ثمانية أهداف و21 غاية يتعين تحقيقها في موعد أقصاه سنة 2015. ويرد تلخيص عنها في إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 في ختام مؤتمر الألفية. ومن الأهداف الرئيسية الواردة في إعلان الألفية ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم. وبالتالي فإنّ هذا الإعلان هو عبارة عن وثيقة واسعة النطاق، تغطي طائفة من القضايا منها السلام والأمن ونزع السلاح، والتنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان والديمقراطية والإدارة الرشيدة، وحماية الضعفاء، وتلبية الاحتياجات الخاصة بإفريقيا. وسيقت الأهداف الإنمائية للألفية أساسا في الفقرتين 19 و20 من إعلان الألفية (باب التنمية والقضاء على الفقر) [42]. وتعمل هذه الأهداف على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول العام 2015. وهي ترسي القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج - ليس للبلدان النامية فحسب، بل وللبلدان الغنية أيضاً- التي تساعد

في تمويل برامج التنمية وللمؤسسات متعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج. تسعى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، والتي نذكرها فيما يلي إلى توجيه جهود جميع المنظمات تقريباً العاملة في مجال التنمية، ولقد حظيت بقبول عام باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية:

1-القضاء على الفقر المدقع والجوع .

2-تحقيق التعليم الابتدائي الشامل .

3-تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة .

4-تخفيض معدل وفيات الأطفال.

5-تحسين صحة الأمهات .

6-مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض .

7-ضمان الاستدامة البيئية.

8-إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[43].

ز-إعلان "عالم صالح للأطفال"

إعلان "عالم صالح للأطفال" وحمايتها والحفاظ على حق كلّ طفل في بيئة آمنة وصحية ليتطور وينمو، والذي كان نتيجة إجتماع عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الأطفال الذي عقد في عام 2002، مفاده التزام الدول "لإعطاء كل مساعدة لحماية الأطفال والحدّ من تأثير الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي عليهم ".

العالم الصالح للأطفال هو عالم يكون فيه جميع الأطفال قادرين على أن يبدأوا حياتهم أفضل بداية ممكنة، وأن يحصلوا على تعليم أساسي جيد النوعية بما في ذلك تعليم ابتدائي إلزامي ومتاح مجانا للجميع، وأن تقدم فيه لجميع الأطفال بمن فيهم المراهقون فرص كافية لتنمية. جنبا إلى جنب مع الأهداف الإنمائية للألفية، هذه الالتزامات الدولية لها أهمية كبرى في التصدي للتهديدات التي لا تعدّ ولا تحصى، التي يتعرض لها أطفال العالم، ويهدف إلى حماية البيئة وتوفير الصحة والتعليم وتطوير الأطفال، أي إجراءات تتخذ لتساعد في تعزيز نوعية البيئة أيضا وتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال، و دمج الإجراءات الشاملة لتشمل المخاطر المناخية في التخطيط للتنمية، البرامج والمشاريع [44]. كما تتضمن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان مجموعة شاملة من المعايير القانونية الدولية لحماية الأطفال ورفاهم.

خاتمة

يعتبر تغيّر المناخ الآن التهديد الأخطر الذي يتربص بالبشرية، وسيؤثر بشكل ملحوظ على كلّ شكل من أشكال الحياة على الكرة الأرضية. ويؤكّد العلماء أنّه في حال عدم وضع

حدّ لمشكلة تغيّر المناخ، فمن المتوقع حصول كوارث بيئية واجتماعية واقتصادية تهدّد الوجود البشري. فهو عامل جديد سيعمل كمصدر ضغط إضافي لزيادة نقاط الضعف الموجودة لدى الكثيرين. ونتيجة للاحتباس الحراري فمن المتوقّع أن تتكرّر المخاطر المرتبطة بالمناخ مثل :الفيضانات والجفاف وموجات الحرّ والعواصف، بشكل أكبر وربما تزداد حدّة أيضاً وسينتج عن ذلك، زيادة في الضعف كون الأنماط المناخية ستضر بأحوال المعيشة، وتزيد الفقر وتلحق الضرر بالأمن الغذائي.

عند النظر إلى الروابط القائمة بين التغيرات المناخية وحقوق الأطفال، من المهم أن ندرك أنّ ذلك لا يعني مجرد الخلو من الصراع أو منع نزوح السكان، بل يرتبط بشكل وثيق بتطوير القدرات البشرية في مواجهة التغيير، حيث لا يكفي عقد الاتفاقيات الدولية والإقليمية للحد من مواجهة التحديات البيئية ولا حتى المؤتمرات وإقرار التوصيات، وإنّما يستوجب الحال وضع الآليات الواقعية البعيدة عن التخمين والعشوائية في ظل هذا الإطار؛ إذ أنّ البيئة تتسم بالحركة والتغيير وصولا إلى الاضطراب، وهذا الأخير يمثل مؤشرا لصعوبة المجابهة.

إنّ مشكلة التغيرات المناخية تحتاج إلى حشد دولي وجهود متضافرة للحدّ منها، وقطع وسائل توسعها ومن ثم الإجهاز عليها من خلال قرارات تتصف بالإلزامية، وأن تتبنى ذلك هيئة الأمم المتحدة لما تمتلكه من إمكانات وقدرات، وأن يعطى الموضوع الجدية اللازمة لأنّه يهدد الطفل في حياته وصحته وغذائه وبيئته وكل ما يتعلق بإنسانيته.

الهوامش:

(1) تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ :التضامن الانساني في عالم منقسم، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008 .2007، ص3.

(2) خالد عكاب حسون، التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4 /العدد 13 /السنة4 /، ص73.

(3) الجمعية العامة، اتفاقية حقوق الطفل، القرار رقم 44/ 25، نوفمبر 1989.

(4) UNICEF, Child protection A handbook for Parliamentarians, n7, 2004, p8 .

(5) تقرير الأمين العام، تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، الدورة الرابعة والستون، البند 114 من جدول الأعمال المؤقت، متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، 2001، ص7.

(6) Oli Brown and Others, Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa, Blackwell Publishing Ltd/The Royal Institute of International Affairs,2007, P. 1142

(7) ibid, P. 1145.

(8) حسين جبر، سمي مطلك الشمري، التغير المناخي واثره في درجة حرارة العراق، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد12، 2013، ص121.

(9) http://www. zira3a. net/articles/climate-change. html.

(10) حسين جبر وسمي مطلك الشمري، المرجع السابق، ص121.

(11) تقرير الأمين العام، تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، المرجع السابق، ص2.

(12) برنامج الأمم المتحدة، تقرير حول توقعات البيئة العالمية 4 البيئة من اجل التنمية، نيويورك، 2007، ص13 .

(13) محمد جبران ولحسن التايقي، التأقلم مع التغير المناخي من المقاربة إلى الممارسة، مركز البحر المتوسط للتعاون للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، إسبانيا، 2014 ، ص5.

(14) برنامج الأمم المتحدة، تقرير حول توقعات البيئة العالمية 4 البيئة من اجل التنمية، المرجع السابق، ص13

(15) Karen O'Brien Linda Sygna , Disaster Risk Reduction, Climate Change Adaptation and Human Security, A Commissioned Report for the Norwegian Ministry of Foreign Affairs, University of Oslo ,Report 2008:3, p7 .

(16) Florence, Italy, Climate Change and Children: A Human Security Challenge ,UNICEF Innocenti Research Centre , Z16 .

(17) UNICEF, CLIMATE CHANGE AND CHILDREN: A human security challenge , Policy Review Paper, 2008, p9.

(18) UNICEF, The Challenges of Climate Change Innocenti Insight Children on the front line, 2014 ,p17.

(19) منظمة الصحة العالمية، حماية الصحة من تغير المناخ يوم الصحة العالمي، 2008، ص3.

(20) UNICEF, CLIMATE CHANGE AND CHILDREN: A human security challenge, op. cit , p12.

(21) ibid p11.

(22) Florence, Italy, op. cit, p11 .

(23) terre des hommes , Protecting Environmental Child Rights , the German Central Institute for Social Questions (DZI) ,Germany , p11
www. terredeshommes. org/. . . /tdh_Environmental-Child-Rights_20.

(24) عوض خليفة موسي، **"التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي"**، ملتقى الجامعات الأفريقية: التعاون والتداخل، الندوة العلمية محور درء /2الكوارث، يناير 2006 ص 10.

(25) محمد نعمان نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رقم 24، 2007، ص11.

(26) UNICEF, Child protection A handbook for Parliamentarians, op. cit , p 59

(27) نجاة معلا مجيد، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشرة، 21 ديسمبر 2011، ص9

(28) UNICEF, Child protection A handbook for Parliamentarians- , op. cit p ,76.

(29) محمد نعمان نوفل، المرجع السابق، ص11

(30) Florence, Italy, op. cit, p20 .

(31) UNICEF, CLIMATE CHANGE AND CHILDREN: A human security challenge , op. cit ,p16

(32) ibid ,p21

(33) التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية والأمين العام، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة 15جانفي 2009، ص5.

(34) سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة، المشاكل والحلول، منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، ص56.

(35) سلسلة إصدارت مبادرة حماية الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالطفولة ودور الإدارات المحلية في تنفيذها، الرياض، أبريل، 2007، ص22

(36) محمد جبران ولحسن التايقي، المرجع السابق، ص3 .

(37) سلسلة إصدارت مبادرة حماية الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع السابق، ص43.

(38) UNICEF, CLIMATE CHANGE AND CHILDREN: A human security challenge , op. cit , p6.

(39) ibid op. cit p18-

(40) ibid , op. cit, p6

(41) شكراني حسين، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، ديسمبر2012 ، ص100

(42) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، 2015

(43) UNICEF, CLIMATE CHANGE AND CHILDREN: A human security challenge , op. cit ,p2

(44) terre des hommes, op. cit, p20.